



أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

The Impact of applying faire value accounting on the financial yield of the Algerian economic company

أ. صبرينة بن عروج¹ ، * ، أ. سفيان بن بلقاسم²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 (الجزائر).

² كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2019/05/19 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/08/18 ؛ تاريخ القبول: 2019/09/30

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى معرفة مدى تأثير المردودية المالية للمؤسسة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المسح المكتبي لتحديد مجالات تطبيق القيمة العادلة والتعرف على مكونات المردودية المالية، وعلى التفكير المنطقي الإستنتاجي للربط بين القيمة العادلة ومؤشر المردودية المالية، كما تم الإستعانة بدراسة حالة مؤسسة "إستال" للتعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإختبار أثر تطبيقها على المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة. تبين لنا من خلال الدراسة أن استخدام القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية سيؤثر على المردودية المالية للمؤسسة، ففي حالة استخدام القيمة العادلة للقياس اللاحق للأصول الثابتة المادية، المعنوية والمالية فإن التأثير على المردودية المالية إما أن يكون إيجابيا أو سلبيا، أما في حالة قياس إنترام المنافع المحددة بالقيمة العادلة فإن التأثير على المردودية المالية للمؤسسة إستال كان إيجابيا.

الكلمات المفتاحية : المردودية المالية، القيمة العادلة.

تصنيف JEL: M41

Abstract :

This article aim to demonstrate the impact of applying fair value accounting on the financial yield of the company. To realize this purpose, we relied on the office survey to determine the fields of applying faire value and to define the components of the financial yield, then on the deductive-logical thinking to link between the fair value and the financial yield index. A study case of "ESTEL" company was used to identify the reality of applying the fair value in the Algerian economic company and to test its impact on the financial yield of company under study. The results of the study indicate that using the fair value in the measurement of the elements of financial statements has an effect on the company's financial yield, in case of using fair value for the subsequent measurement of the fixed tangible, intangible and financial assets, the impact on the financial yield would be either positive or negative. But in case of measuring the defined benefit obligation through its fair value, then the impact on the financial yield of "ESTEL" company was positive.

Keywords : financial yield, fair value.

JEL classification : M41

* المؤلف المراسل : أ. بن عروج صبرينة. Benaroudi.Sabrina@univ-alger3.dz

مقدمة :

لقد أدت التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها وإتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، إلى التأثير على بعض المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها مهنة المحاسبة ومنها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات التي تطرأ على التكلفة بعد تاريخ إقتناء الأصل، لذا فهو يشكل قيدا على ملاءمة البيانات المحاسبية لعملية إتخاذ القرارات، الأمر الذي أدى بالجامع المهنية والمعايير المحاسبة الدولية إلى المطالبة بالتحوّل في القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى محاسبة القيمة العادلة كمقياس أفضل لقياس عناصر القوائم المالية كونها تعكس واقع المؤسسة الإقتصادي.

إنّ الإتجاه المتزايد نحو إستعمال القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية يحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية والتغيرات في الأموال الخاصة، وبما أنّ المردودية المالية للمؤسسة من بين المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي للمؤسسة فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة بيان مدى تأثير المردودية المالية للمؤسسة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية على النحو التالي : هل يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد الفرضيات التالية :

- الفرضية 1: توجد علاقة بين تطبيق القيمة العادلة ومؤشر المردودية المالية للمؤسسة.

- الفرضية 2: يؤثر تطبيق القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة.

❖ **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على مجالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وكيفية تأثير تطبيق هذه الأخيرة على المردودية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة "إستال".

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى التعرف بالقيمة العادلة وأساليب قياسها بالإضافة إلى التعريف بالمردودية المالية للمؤسسة ثم إستخراج العلاقة التي تربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة والمردودية المالية للمؤسسة ومدى تأثير هذه الأخيرة بتطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:** تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الإعتماد على إستعراض وإستغلال بعض الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع الدراسة، كما تم إستخدام المنهج الإستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين القيمة العادلة ومؤشر المردودية المالية، إضافة إلى إستخدام دراسة الحالة لتحقيق القياس الكمي لأثر تطبيق القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة.

❖ **حدود الدراسة:** يتحدد إطار هذه الدراسة بإقتصارها على تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر المردودية المالية للمؤسسة، إضافة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة، حيث تتمثل الحدود المكانية لدراسة الحالة بدراسة مؤسسة "إستال"، أما الحدود الزمانية لدراسة الحالة : فقد مست الدورتين 2016 و 2017، وقد إقتصرت الدراسة التطبيقية على تحليل أثر تطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة على المردودية المالية لمؤسسة إستال.

❖ **أدوات الدراسة:** تم الإعتماد في الجانب النظري للدراسة على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغتين العربية والفرنسية لتحديد مجالات تطبيق القيمة العادلة والتعرف على مكونات المردودية المالية لمعرفة العلاقة التي تربطهما، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم إستخدام أسلوب دراسة الحالة.

❖ **الدراسات السابقة:**

- دراسة حديدي آدم، 2017، أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الإبلاغ المالي- دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية:- هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إستخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث

بإعداد إستبانة لتحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي في البنوك التجارية الجزائرية وأظهرت نتائج الدراسة أنّ تطبيق نموذج القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

– دراسة أحمد حلمي جمعة، 2011، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي-دراسة تطبيقية مقارنة:- هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير استخدام القيمة العادلة في تطوير البيانات المالية والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي، من خلال إجراء دراسة تطبيقية مقارنة على البيانات والمؤشرات المالية المستخدمة في سوق عمان المالي، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أنّ هناك إختلافات في البيانات المالية (عدد الأسهم، الأرباح الموزعة، القيمة الدفترية، صافي الربح، القيمة السوقية) تُعزى إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة، كما بيّنت الدراسة التطبيقية أنّ هناك إختلافات في المؤشرات المالية (معدل دوران الأصول، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة القيمة السوقية إلى العائد) تُعزى إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة.

– ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : أنها تناولت موضوع أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر المردودية المالية للمؤسسة، فمن حيث الهدف فالدراسة الحالية تسعى للإجابة عن الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات المعتمدة، أما من حيث متغيراتها فتتمثل في : المتغير المستقل "القيمة العادلة" والمتغير التابع فيتمثل في "مؤشر المردودية المالية"، وهذا الأخير يختلف عن المتغير التابع للدراسات السابقة، فبالنسبة لدراسة حديدي آدم فيتمثل المتغير التابع في : الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، أما بالنسبة لدراسة أحمد حلمي جمعة فالتغيرات التابعة تتمثل في : البيانات المالية شملت كل من عدد الأسهم المكتتب بها، الأرباح الموزعة، القيمة الدفترية، صافي الأرباح، القيمة السوقية، والمؤشرات المالية شملت كل من معدل دوران الأصول، عائد السهم، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة القيمة السوقية إلى العائد.

1- مفهوم القيمة العادلة : تعد القيمة العادلة أسلوباً من أساليب القياس المحاسبي تُقيّم على أساسه عناصر القوائم المالية، لذا تُعرّف القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بأنها "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساي تجاري بحت"¹، من خلال التعريف نستنتج أنّ القيمة العادلة تتضمن عنصرين أساسيين :

– أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة و مطلعة و يُقصد بذلك:

- أن يكون المشتري غير مجبر على الشراء، وأن يكون البائع غير مجبر على البيع، أي أنّ كل طرف يجب أن يكون له الرغبة في التعامل.
- أن يكون كل طرف على إطلاع بالحقائق ذات الصلة بعملية التبادل، ولا يوجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر.

– كما يشير التعريف على أن يتم التعامل على أساس تجاري بحت، ويُقصد بذلك أن تتم عملية التبادل بين طرفين مستقلين، أي لا تربطهما علاقة محددة أو خاصة تؤثر في تحديد السعر.

2- أساليب قياس القيمة العادلة :

لقد أشارت معايير المحاسبة الدولية إلى أنّ أفضل أساس لقياس القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشط، يكثر فيه البائعون والمشترون، وتتوفر فيه المعلومات لأطراف مطلّعة وراغبة في التعامل بمعنى أنّ أحدا منهم لا يجهل الظروف المحيطة بهذه السوق أو بالسلعة المعروضة فيها، بحيث يكون كل طرف على معرفة بالعمليات المالية والتجارية التي يرغب في القيام بها من خلال عملية تفاوض ومبادلة حقيقية². أما في حالة عدم وجود سوق نشط فيتم اللجوء إلى أساليب لقياس القيمة العادلة وتتمثل فيما يلي:

¹ محمد مطر، موسى السيوطي، (2008)، التّأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس، العرض، الإفصاح، الطبعة 2، دار وائل للنشر ، الأردن، ص 195.

² المرجع السابق، ص 195.

2-1 تكلفة الإحلال أو الاستبدال: وتمثل هذه التكلفة في مقدار النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي، من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل³. يُطلق على أسلوب التقدير هذا مدخل التكلفة إستنادا إلى معيار الإبلاغ المالي رقم 13 بعنوان "قياسات القيمة العادلة".

2-2 القيمة السوقية: وتمثل في مقدار النقدية (أو ما يعادلها) التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي⁴، ويُفترض أن تعكس القيمة السوقية ظروف السوق السائدة وقت التقييم، مما يُوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم الحصول عليها في أوقات مختلفة، ويجب أن يُوفر الإفصاح المالي كيفية التوصل إلى القيمة العادلة لمساعدة المستثمرين على الفهم والاستفادة من البيانات المالية. يُطلق على أسلوب التقدير هذا مدخل السوق إستنادا إلى معيار الإبلاغ المالي رقم 13 بعنوان "قياسات القيمة العادلة".

2-3 القيمة الحالية المخصومة: تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة ويتم خصمها حاليا بإستخدام معدل الخصم المناسب⁵، يُطلق على أسلوب التقدير هذا مدخل الدخل إستنادا إلى معيار الإبلاغ المالي رقم 13 بعنوان "قياسات القيمة العادلة".

3- مجالات قياس القيمة العادلة : تتمثل مجالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يلي⁶:

القيمة العادلة إجبارية بالنسبة ل: الأدوات المالية، منافع المستخدمين، الأصول البيولوجية. وإختيارية بالنسبة ل: التثبيتات المادية والمعنوية، الإستثمارات العقارية.

1-3 الأدوات المالية : حسب المعيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بقياس الأدوات المالية، فإن الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة تتمثل فيما يلي:

1-1-3 الأصول المالية المتاحة للبيع : هي أصول مالية لا تستطيع المؤسسة بيعها في الأجل القصير وهي ليست قروض وحسابات مدينة، ولا إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق أو أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة⁷.

1-2-3 الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة : وهي الأصول المالية المكتتة لغرض تحقيق ربح في الأجل القصير، حيث تعتبر المشتقات المالية دائما محتفظ بها للمتاجرة ماعدا تلك المحددة كأداة تحوط⁸.

3-2 منافع المستخدمين : تتحدد منافع المستخدمين بعد الخدمة وفق نظام الخدمات المحددة والذي ينص على وجود إلتزام إتجاه موظفي المؤسسة يتم تأديته لهم بعد إنتهاء خدماتهم، حيث يجب على المؤسسة أن تعترف في ميزانيتها بالقيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة، أي يجب على المؤسسة قياس إلتزاماتها إتجاه موظفيها بقيمتها العادلة، ولتحديد القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة يجب إستخدام إفتراضات ديمغرافية ومالية يمكن إجمالها فيما يلي⁹ : معدل الوفيات، معدل دوران اليد العاملة، معدل الزيادة في الأجور و التكاليف الطبية، معدل التحيين، حيث يجب أن تكون الإفتراضات التي تستخدم لأغراض التقييم موضوعية عند تحديد القيمة الحالية (القيمة العادلة) لإلتزام المؤسسة إتجاه موظفيها.

3-3 الزراعة¹⁰ : حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 يُعرف المنتج الزراعي على أنه المنتج المحصود من الأصول البيولوجية للمؤسسة مثل الصوف، الحليب، أما الأصول البيولوجية فهي حيوان أو نبات حي مثل النباتات، الأغنام. تقاس الأصول البيولوجية عند الاعتراف الأولي وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، بإستثناء الحالة التي لا يتم فيها تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي بموثوقية. أما المنتج الزراعي فيتم قياسه عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة عند الحصاد.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

⁴ المرجع السابق، ص 197.

⁵ المرجع السابق، ص 198.

⁶ Pascal Barneto, Pierre Gruson, (2007), *Instruments financiers et IFRS évaluation et comptabilisation en IAS 32, 39 et IFRS 7*, Dunod, Paris, pp15-16.

⁷ Isabelle Andernack, (2014), *L'Essentiel des IFRS*, Groupe Eyrolles, Paris, p171.

⁸ Odile Barbe, Laurent Didelot, (2012), *Maîtriser les IFRS*, 6^e édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, P286.

⁹ Isabelle Andernack, (2014), opcit, p134.

¹⁰ Eric Tort, (2018), *Normes comptables internationales IFRS 2018/2019*, Gualino éditeur Paris, p47.

3-4 التثبيتات المادية والمعنوية : يُتيح المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 المتعلق بالتثبيتات المادية والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 المتعلق بالتثبيتات المعنوية للمؤسسة إمكانية اعتماد نموذج إعادة التقييم للتقييم اللاحق لتثبيتاتها. حيث بموجب هذا النموذج يتم إثبات التثبيتات المادية والمعنوية بالقيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة اللاحقة؛ وفي حالة عدم وجود فرق ملموس بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه، عندئذ فإعادة التقييم كل ثلاث إلى خمس سنوات يُعد كافيا¹¹. تمثل القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه القيمة السوقية له بتاريخ إعادة التقييم.

يقاس الأصل المعنوي الذي تم حيازته كجزء من عملية تجميع الأعمال بقيمته العادلة في تاريخ الإقضاء¹².

3-5 الإستثمارات العقارية : يتيح المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 للمؤسسة أن تختار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم للتقييم اللاحق للإستثمارات العقارية، على أن يتم تطبيق النموذج المختار من طرف المؤسسة على جميع الإستثمارات العقارية. إذا تعذر قياس القيمة العادلة للعقار بموثوقية، عندها يجب على المؤسسة استخدام نموذج التكلفة.

4- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة :

إنّ ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم، و تعتبر المؤشرات المالية جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة المالية حيث تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها ، فالمؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية قد لا تعطي نتائج دقيقة نظرا لأن منهج التكلفة التاريخية لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار، مما يُفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها وصلاحياتها كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتجاهاته المستقبلية، لذا فإن إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة مما يساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ قرارات إقتصادية مناسبة. بالرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلا أنّها الطريقة الأكثر فعالية لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية باعتبارها تعبر بدقة عن الوضع المالي للمؤسسة بصورة عادلة وتقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة. باعتبار أنّ المردودية المالية من بين المؤشرات المالية التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، سنحاول التعريف بها، وبيان أثر تطبيق القيمة العادلة عليها.

4-1 تعريف المردودية المالية :

تُعرف المردودية المالية على أنّها العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة¹³، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من الأموال المستثمرة في المؤسسة، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من خلال تعريف المردودية المالية نستنتج أنّ مكوناتها تتمثل في الأموال الخاصة والنتيجة الصافية وعليه فإنّ أيّ تغيرات تحدث على هذين المكونين ستؤثر مباشرة على المردودية المالية للمؤسسة إما إيجابا أو سلبا، وهذا ما سنحاول بيانه عند تحليلنا لأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة مادامت التغيرات في القيمة العادلة يتم إدراجها إما في نتيجة الدورة أو في الأموال الخاصة.

4-1-1 تحليل أثر نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) على المردودية المالية للمؤسسة : إنّ نموذج إعادة التقييم للتثبيتات المادية والمعنوية له أثر مباشر على المردودية المالية للمؤسسة إما برفعها أو بتخفيضها وسنحاول تحليل أثر تطبيق هذا النموذج على المردودية المالية للمؤسسة على النحو التالي :

¹¹ Bruno Calmant, Pierre Armand Michel, Hubert Tondeur, (2008), *comptabilité financières Normes IAS/IFRS*, Pearson Education France, Paris, p140.

¹² www.IASB.org / IAS 38, Date de consultation 23/05/2017.

¹³ Elisabeth THUELIN, (2014), *Analyse Financière Groupes et IFRS*, Ed ECONOMICA, Paris, P54.

- إذا أدى إعادة التقييم إلى زيادة في القيمة المحاسبية للأصل فإن فائض إعادة التقييم يتم إدراجه في الأموال الخاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم¹⁴، لذا فإن الأموال الخاصة في هذه الحالة سترتفع نتيجة لإعادة التقييم الإيجابي مما يؤثر بشكل سلبي على المردودية المالية للمؤسسة فيؤدي إلى تخفيضها نظرا للعلاقة العكسية بين المردودية المالية والأموال الخاصة.
 - إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فيتم الاعتراف بالإنخفاض في قيمة الأصل كعبء في حساب النتائج¹⁵، مما يؤدي إلى تخفيض نتيجة المؤسسة وبما أنّ النتيجة الصافية للمؤسسة أحد مكونات المردودية المالية فإن إنخفاضها سيؤثر سلبا على المردودية المالية فيؤدي إلى تخفيضها لكون العلاقة بينهما علاقة طردية.
 - إذا كانت إعادة التقييم الأول سلبي وإعادة التقييم الثاني إيجابي فيتم إدراج هذا الأخير في الحسابات كإيراد في حدود إعادة التقييم السلبية لنفس الأصل الذي سبق وأن تم إدراجه في الحسابات كعبء¹⁶، إذن سيؤدي هذا إلى ارتفاع نتيجة المؤسسة نتيجة الاعتراف بالفرق الإيجابي لإعادة التقييم كإيراد، مما يؤثر إيجابا على المردودية المالية للمؤسسة فيؤدي إلى رفعها نظرا للعلاقة الطردية بينهما، أما الرصيد الباقي من الفرق الإيجابي لإعادة التقييم الثاني فيتم الاعتراف به في الأموال الخاصة مؤديا بذلك إلى رفعها مما سيؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة فيخفضها.
 - إذا كانت إعادة التقييم الأول إيجابي وإعادة التقييم الثاني سلبي فينسب هذا الأخير إلى الفرق الأول الإيجابي لنفس الأصل الذي سبق وأن تم إدراجه ضمن الأموال خاصة، وبالتالي ستأثر هذه الأخيرة فتتخفف بمقدار الفرق الإيجابي الأول مما سيؤثر على المردودية المالية للمؤسسة مؤديا بذلك إلى رفعها نظرا للعلاقة العكسية بين الأموال الخاصة والمردودية المالية. أما الرصيد الباقي من فرق إعادة التقييم السلي فيدرج كعبء في حساب النتائج، مما يؤدي إلى تخفيض نتيجة المؤسسة فتؤثر على المردودية المالية للمؤسسة فتتخففها كون العلاقة بينهما علاقة طردية.
 - فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية، ففي حالة استخدام نموذج القيمة العادلة للتقييم اللاحق للاستثمارات العقارية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة في حساب النتائج للدورة التي حدث فيها التغير¹⁷، وبناء على هذا فإذا أدى هذا التغير في القيمة العادلة إلى الرفع من نتيجة الدورة فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة مؤديا بذلك إلى رفعها، أما إذا أدى هذا التغير في القيمة العادلة إلى تخفيض نتيجة الدورة فإن ذلك سيكون له تأثير سلبي على المردودية المالية للمؤسسة مؤديا بذلك إلى تخفيضها.
 - بناء على التحليل السابق نستنتج أنّ لنموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) أثر على المردودية المالية للمؤسسة.
- 4-1-2 تحليل أثر التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة :** يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة في حساب النتائج¹⁸، وبالتالي ستأثر نتيجة المؤسسة بذلك إما إيجابا أو سلبا نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة، وبما أنّ النتيجة الصافية للمؤسسة هي أحد مكونات المردودية المالية، فإنّ هذه الأخيرة ستأثر بذلك نتيجة التغير الذي حدث على نتيجة المؤسسة الناتج عن تغيرات القيمة العادلة للأصل المالي المحتفظ به للمتاجرة، فإذا تولدت أرباح نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة فهذا سيؤدي إلى الرفع من نتيجة المؤسسة وبالتالي سيرفع من المردودية المالية، أما إذا تولدت خسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة سيؤدي هذا إلى تخفيض في نتيجة المؤسسة وبالتالي ستأثر المردودية المالية بذلك فتتخفف مادامت العلاقة بينهما علاقة طردية.
- يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع في الأموال الخاصة¹⁹، وباعتبار هذه الأخيرة أحد مكونات المردودية المالية مما يجعل هذه الأخيرة تتأثر بذلك نتيجة التغير الذي سيحدث على الأموال الخاصة الناتج عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع، فإذا أدى هذا التغير في القيمة العادلة إلى الرفع من الأموال الخاصة فإن ذلك سيؤثر على المردودية المالية فتتخفف، أما إذا أدى هذا التغير في القيمة العادلة إلى تخفيض الأموال الخاصة فإن ذلك سيؤثر على المردودية المالية فترتفع، مادامت العلاقة بينهما علاقة عكسية.

¹⁴ المريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، (2009)، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص 11.

¹⁵ المريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 11.

¹⁶ المريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 11.

¹⁷ Stéphane Lefrancq, Elisabeth Albertini, (2016), *Comprendre le reporting financier*, Magnard-Vuibert, Paris, p73.

¹⁸ Isabelle Andermack, (2014), *opcit*, p170.

¹⁹ Isabelle Andermack, (2014), *opcit*, p170.

وبناء عليه نستنتج أنّ المردودية المالية للمؤسسة تتأثر بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

4-3 تحليل اثر التغيرات في القيمة العادلة للأصول البيولوجية على المردودية المالية للمؤسسة : يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصل البيولوجية والمنتوج الزراعي في نتيجة الدورة²⁰. فإذا تولد ربح نتيجة التغير في القيمة العادلة للأصل البيولوجي فيؤدي هذا إلى الرفع من نتيجة الدورة الأمر الذي يؤثر إيجابا على المردودية المالية للمؤسسة نظرا للعلاقة الطردية بين النتيجة الصافية للدورة والمردودية المالية للمؤسسة، أما إذا نتجت خسارة جزاء التغير في القيمة العادلة للأصل البيولوجي أو المنتج الزراعي فيؤدي هذا إلى تخفيض النتيجة الصافية للدورة، وبما أنّ هذه الأخيرة من بين مكونات المردودية المالية الأمر الذي يؤثر سلبا على هذه الأخيرة فيؤدي بذلك إلى تخفيضها.

وبناء عليه نستنتج أنّ المردودية المالية للمؤسسة تتأثر بالتغيرات في القيمة العادلة للأصل البيولوجي أو المنتج الزراعي.

5- دراسة حالة مؤسسة ESTEL Rail Automation :

بعد التطرق في الجانب النظري للدراسة إلى مجالات تطبيق القيمة العادلة مع تحليل أثرها على مؤشر المردودية المالية، سنحاول في الجانب التطبيقي للدراسة الوقوف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مؤسسة ESTEL Rail Automation باعتبارها أحد المؤسسات الاقتصادية التي تطبق النظام المحاسبي المالي منذ بداية دخوله حيز التطبيق في الفاتح جانفي 2010 إلى غاية يومنا هذا، ثم نحاول تحليل أثر تطبيق مدخل القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة (منافع المستخدمين طويلة الأجل) على المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

5-1 تقديم المؤسسة محل الدراسة : إستال هي شركة مشتركة بين الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية الجزائرية des Société Nationale Transports Ferroviares وشركة سيمنس SIEMENS الألمانية، وذلك بعد أن كانت فرع للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية عند نشأتها تحت إسم "إستال".

ظهرت إستال في 25 ديسمبر 1988، كفرع للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF ردا على تحديات تلك المرحلة، فيما يخص التأشير و المواصلات السلكية واللاسلكية، التي كان يجب على SNTF رفعها، فخلال التسعينات بدأت "إستال" هندسة التأشير والمواصلات السلكية واللاسلكية والكهرباء، بتمتين مكتسباتها بعد إنتهاجها سياسة التكامل في التصنيع، فعرفت كيف تستفيد من النسيج الصناعي المحلي لتتكفل كلياً بمشاريعها .

في 16 أكتوبر 2004 وقعت كل من SNTF و SIEMENS على إتفاقية شراكة جُسّدت بالتنازل لصالح SIEMENS 51% من الأسهم المكوّنة لرأس المال الإجتماعي لإستال، وجاءت هذه الشراكة بمثابة تنويع لعدّة سنوات من الجهد وحسن العلاقات في إنجاز عدّة مشاريع في التأشير والمواصلات السلكية و اللاسلكية.

يُقدر رأسمال الشركة حاليا بـ 65.000.000,00 دج مقسم إلى 5000 سهم، قيمة السهم الواحد 3000 دج، منها 49% لـ SNTF و 51% لـ SIEMENS.

تتمثل مهام شركة ESTEL RAIL AUTOMATION SPA فيما يلي :

- دراسات في الإشارة، في المواصلات السلكية واللاسلكية و في الكهرباء.
 - تركيب وتجميع شبكات الإشارة، المواصلات السلكية واللاسلكية وكلّ النشاطات التابعة لها.
 - تسيير لحساب مشاريع الإنجاز التابعة لمجال نشاطها.
 - تصنيع وبيع جميع منتوجات الإشارة والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- 5-2 بيانات الدراسة التطبيقية :** تتمثل مصادر البيانات للجانب التطبيقي من الدراسة في الوثائق الداخلية لمؤسسة إستال : الميزانية، حساب النتائج، ميزان المراجعة، ملف منافع المستخدمين الطويلة الأجل للسنوات 2015، 2016، 2017.

²⁰ Eric Tort, (2018), *opcit*, p47.

3-5 العناصر المقيّمة بالقيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة : إنحصر مجال تطبيق القيمة العادلة في مؤسسة إستال في تطبيق القيمة الحالية المخصصة للدفعات المستقبلية اللازمة لسداد إلتزامات المؤسسة إتجاه مستخدميها، حيث يعد مدخل القيمة الحالية المخصصة لقياس القيمة العادلة لمنافع الإحالة على التقاعد أحد مداخل تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

1-3-5 النموذج المعتمد من طرف المؤسسة لقياس القيمة الحالية (القيمة العادلة) لإلتزام المنافع المحددة : تعتمد مؤسسة إستال في قياس القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة النموذج التالي :

القيمة الحالية المخصصة للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين = متوسط الأجر × (1+معدل زيادة الأجور) × عدد السنوات المتبقية لإحالة العامل على التقاعد × (1-معدل دوران اليد العاملة) × عدد السنوات المتبقية لإحالة العامل على التقاعد × (1-معدل الوفاة) × عدد السنوات المتبقية لإحالة العامل على التقاعد × (1+معدل التحويل) × عدد السنوات المتبقية لإحالة العامل على التقاعد ، يمثل معدل التحويل معدل الفائدة السوقي لسندات الخزينة العمومية طويلة الأجل ويقدر بـ 3,75%.

يمكننا إظهار كيفية حساب إلتزامات الإحالة على التقاعد لأحد العاملين في مؤسسة إستال في 2017/12/31 كما يلي:

$$\text{إلتزامات المؤسسة إتجاه العامل للإحالة على التقاعد} = 119.783,68 \times (1+3,5\%)^{9,59} \times (1-11\%)^{9,59} \times (1-2\%)^{9,59} \times (2/31,32) = 702.747,44 \text{ دج}$$

القيمة الحالية المخصصة للدفعات المستقبلية المتوقعة اللازمة لسداد الإلتزام إتجاه العامل = $702.747,44 \times (1+3,75\%)^{9,59} = 493.649,29$ دج.

بلغت إلتزامات المؤسسة إتجاه العامل 702.747,44 دج وتطبيق القيمة الحالية المخصصة يقدر التقييم الحالي للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه العامل بـ 493.649,29 دج.

2-3-5 تحليل أثر تطبيق مدخل القيمة الحالية المخصصة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة على المردودية المالية لمؤسسة إستال :

لتحليل أثر تطبيق القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين على المردودية المالية للمؤسسة، سنقوم بحساب المردودية المالية عند تطبيق القيمة الحالية المخصصة للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين، ثم نقوم بإلغاء أثر تطبيق القيمة الحالية ونعيد حساب المردودية المالية للمؤسسة من أجل بيان مدى تأثر هذه الأخيرة بتطبيق مدخل القيمة الحالية المخصصة بإعتباره أحد مداخل قياس القيمة العادلة.

بلغت القيمة الحالية (القيمة العادلة) لإلتزام المنافع المحددة لدورة 2016 ما قيمته 18.821.126,77 دج تم الإعتراف بها في حساب 685: المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، أما بالنسبة لسنة 2017 بلغت المؤونة المسترجعة المقيّمة حاليا 7.976.122,62 دج تم الإعتراف به في حساب 785: الإسترجاعات عن خسائر القيم والمؤونات، ومن أجل بيان أثر تطبيق القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين على المردودية المالية لمؤسسة "إستال" تطلب الأمر إلغاء التقييم الحالي لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل، حيث قُدرت المؤونة غير المقيّمة حاليا لمنافع المستخدمين طويلة الأجل لسنة 2016 بـ 23.775.963,29 دج يتم الإعتراف بها كعبء يُحمل لنتيجة دورة 2016، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد قُدر مبلغ الإسترجاع دون تطبيق القيمة الحالية المخصصة 1.452.352,12 دج يتم الإعتراف به كإيراد يُحمل لنتيجة دورة 2017، والجدول رقم (1) الوارد أدناه يُبيّن الفرق بين القيمة الحالية (القيمة العادلة) للمنافع الممنوحة للمستخدمين و منافع المستخدمين غير المقيّمة حاليا أي عند إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصصة.

الجدول (1) : يُبيّن منافع المستخدمين غير المقيّمة حاليا و منافع المستخدمين المقيّمة حاليا

السنوات	منافع المستخدمين غير المقيّمة حاليا (إلغاء تطبيق مدخل القيمة الحالية المخصصة على منافع الإحالة على التقاعد)	منافع المستخدمين المقيّمة حاليا (تطبيق مدخل القيمة الحالية المخصصة على منافع الإحالة على التقاعد)
2017/12/31	68.858.332,65 دج	53.430.460,15 دج

2016/12/31	70.310.684,77 دج	61.406.582,77 دج
2015/12/31	46.534.721,48 دج	42.585.456,00 دج
2016/2015	23.775.963,29 دج	18.821.126,77 دج
2017/2016	1.452.352,12 - دج	7.976.122,62 - دج

الجدول رقم
أن مؤونة
المستخدمين

من إعداد الباحثان بالاعتماد على : ESTEL RAIL Automation –Spa, Direction des Ressources Humaines, Provision :
de L'INDEMNITE DE DEPART EN RETRAITE, les exercices 31/12/2017 et 31/12/2016

من خلال
(1) نلاحظ
منافع

الطويلة الأجل المقيّمة حاليا لسنة 2016 أكبر من مؤونة منافع المستخدمين المقيّمة حاليا لسنة 2017، لذا فإن المؤسسة قامت بإسترجاع مبلغ 7.976.122,62 دج سنة 2017، وعند قيامنا بإعادة حساب مؤونة منافع المستخدمين دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة قُدرت المؤونة غير المقيّمة حاليا 53.430.460,15 دج سنة 2017 و 61.406.582,77 دج سنة 2016 لذا فقد قُدرت المؤونة المسترجعة غير المقيّمة حاليا (دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة) بـ 1.452.352,12 دج، وعليه فإنّ مبلغ المؤونة المسترجعة المقيّمة حاليا أكبر من المؤونة المسترجعة غير المقيّمة حاليا وعليه فإنّ إلغاء المؤونة المسترجعة المقيّمة حاليا والإعتراف بالمؤونة المسترجعة غير المقيّمة حاليا سيكون له أثر سلبي على النتيجة الصافية للدورة كما هو موضح في الجدول (3) الوارد أدناه.

أما بالنسبة لسنة 2016 فنلاحظ أنّ المؤونة المقيّمة حاليا لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل لسنة 2016 أكبر من المؤونة المقيّمة حاليا لسنة 2015، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء دورة 2016 بمقدار 18.821.126,77 دج يُدرج في الجانب المدين لحساب 681: المخصصات للإهتلاكات والمؤونات مقابل حساب 153: المؤونات للمعاشات والإلتزامات الماثلة دائما، وعند قيامنا بإعادة حساب المؤونة لمنافع المستخدمين دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة قُدرت المؤونة غير المقيّمة حاليا بـ 70.310.684,77 دج بالنسبة لسنة 2016 و 46.534.721,48 دج بالنسبة لسنة 2015، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء دورة 2016 بمقدار 23.775.963,29 دج يتم إدراجه في الجانب المدين لحساب 681 مقابل حساب 153 دائما. وبناء عليه يمكننا القول أنّ إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة للإلتزام المنافع المحددة أدى إلى الرفع من أعباء دورة 2016 الأمر الذي سيؤثر سلبا على النتيجة الصافية للدورة مؤديا بذلك إلى تخفيضها كما هو مبين في الجدول (3) الوارد أدناه .

بالإعتماد على ميزانتي المؤسسة لـ 2016/12/31 و 2017/12/31 سنقوم بحساب المردودية المالية للمؤسسة لسنتي 2016 و 2017، كما هو مبين في الجدول رقم (2) بتطبيق علاقة المردودية المالية الواردة في الجانب النظري لهذه الدراسة، ينبغي الإشارة في هذا الصدد أنّ المردودية المالية للمؤسسة تقيس العائد المالي المتحقق من الأموال المستثمرة، الأمر الذي يتطلب طرح النتيجة الصافية للدورة من الأموال الخاصة، لذا يتم إعادة حساب مبلغ الأموال الخاصة دون النتيجة الصافية للدورة كما يلي :

الأموال الخاصة لسنة 2016 = الأموال الخاصة الظاهرة في ميزانية 2016 - النتيجة الصافية لدورة 2016

$$= 275.253.387,01 - 67.189.128,13 = 208.064.258,88 \text{ دج.}$$

الأموال الخاصة لسنة 2017 = الأموال الخاصة الظاهرة في ميزانية 2017 - النتيجة الصافية لدورة 2017

$$= 304.774.285,91 - 127.522.915,90 = 177.253.387,01 \text{ دج.}$$

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، (ص ص: 1-14)

الجدول (2) : يُبين المردودية المالية للمؤسسة لسنتي 2016 و 2017 عند الاعتراف بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية اللازمة لسداد الالتزام تجاه المستخدمين

البيان	2016 عند تطبيق القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة	2017 عند تطبيق القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة
النتيجة الصافية (1)	67.189.128,13 دج	127.522.915,90 دج
الأموال الخاصة (2)	208.064.258,88 دج	177.253.387,01 دج
المردودية المالية للمؤسسة = (1) / (2)	32,29%	71,94%

النتيجة

باعتبار أن

للدورة أحد

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على ميزانتي المؤسسة لسنتي 2016 و 2017.

الصافية

المردودية

مكوّنات

المالية، الأمر الذي يتطلب إعادة حساب النتيجة الصافية للدورة بإلغاء المؤونة المقيّمة حاليا الصافية من الضرائب الواردة في الجدول رقم (1) والإعتراف بالمؤونة الصافية من الضرائب لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين الواردة في الجدول رقم (1)، وبناء عليه فإن التعديل الذي يتم إجراؤه على النتيجة الصافية للدورة يكون كالتالي:

النتيجة الصافية المعدلة لدورة 2016 = $67.189.128,13 + 18.821.126,77 \times 77\%$ (إلغاء المؤونة المقيّمة حاليا الصافية من الضرائب) - $23.775.963,29 \times 77\%$ (الإعتراف بمؤونة منافع المستخدمين غير المقيّمة حاليا الصافية من الضرائب) = 63.373.904,01 دج، حيث يبلغ معدل الضريبة 23%.

النتيجة الصافية المعدلة لدورة 2017 = $127.522.915,90 - 7.976.122,62 \times 77\%$ (إلغاء المؤونة المسترجعة المقيّمة حاليا الصافية من الضرائب لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل) + $1.1452.352,12 \times 77\%$ (الإعتراف بالمؤونة المسترجعة لمنافع المستخدمين الصافية دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة لهذه المنافع) = 122.497.595,62 دج.

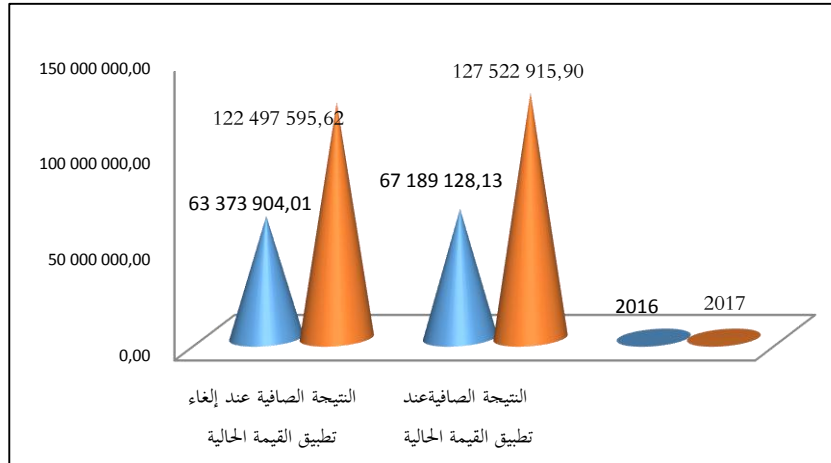
الجدول (3) : أثر تطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة على النتيجة الصافية للدورة

النتيجة الصافية عند تطبيق القيمة الحالية المخصومة على منافع الإحالة على التقاعد	النتيجة الصافية عند إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة على منافع الإحالة على التقاعد	
67 189 128,13	63 373 904,01	2016
127 522 915,90	122 497 595,62	2017

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على الجدولين (1) و (2).

بالإعتماد على الجدول رقم 3 يمكننا إعداد الشكل البياني رقم (1) لتوضيح الأثر الناتج عن إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة لمنافع المستخدمين طويلة الأجل على النتيجة الصافية للدورة

الشكل رقم (1) : أثر تطبيق القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة على النتيجة الصافية للدورة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (3)

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) نلاحظ ما يلي :

فبالنسبة لدورة 2016، نلاحظ انخفاض النتيجة الصافية للدورة من 67.189.128,13 دج إلى 63.373.904,01 دج نتيجة إلغاء المؤونة المقيّمة حاليا (القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة) الصافية من الضرائب والمقدّرة بـ 18.821,126,77 دج $\times 77\% = 14.492.267,61$ دج والإعتراف بالمؤونة غير المقيّمة حاليا (إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة على منافع الإحالة على التقاعد) الصافية من الضرائب والمقدّرة بـ 23.775.963,29 دج $\times 77\% = 18.307.491,73$ دج، وذلك راجع إلى زيادة أعباء الدورة نتيجة إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة الأمر الذي يؤثر سلبا على النتيجة الصافية للدورة مؤديا إلى تخفيضها إلى 63.373.904,01 دج. وعليه يمكننا القول أن تطبيق القيمة الحالية المخصومة لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل يُخفّض من مبلغ المؤونة وبالتالي تخفيض أعباء الدورة الأمر الذي يؤثر إيجابا على نتيجة الدورة الصافية مؤديا بذلك إلى رفعها إلى 67.189.128,13 دج. بناء على الشكل (1) يمكننا القول أن تطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة له أثر إيجابي على النتيجة الصافية لدورة 2016.

أما بالنسبة لسنة 2017، نلاحظ أنّ انخفاض النتيجة الصافية للدورة من 127.522.915,90 دج إلى 122.497.595,62 دج نتيجة إلغاء المؤونة المسترجعة المقيّمة حاليا لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل (القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة) الصافية من الضرائب المقدّرة بـ 7.976.122,62 دج $\times 77\% = 6.141.614,41$ دج والإعتراف بالمؤونة الصافية من الضرائب لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين المقدّرة بـ 1.452.353,12 دج $\times 77\% = 1.118.311,90$ دج، وهذا الانخفاض في النتيجة راجع إلى انخفاض إيرادات الدورة من خلال انخفاض مبلغ المؤونة المسترجعة نتيجة إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل الأمر الذي أثر سلبا على نتيجة الدورة الصافية مؤديا بذلك إلى تخفيضها، من هنا يمكننا القول أنّ تطبيق القيمة الحالية المخصومة لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل أدى إلى زيادة إيرادات الدورة خلال الرفع من مبلغ المؤونة مسترجعة للدورة - يتم الإعتراف بالمؤونة المسترجعة في حساب 786- الأمر الذي أثر إيجابا على نتيجة الدورة الصافية مؤديا بذلك إلى رفعها إلى 127.520.898,90 دج. إذن بناء على الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) يمكننا القول أن تطبيق مدخل القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة له أثر إيجابي على النتيجة الصافية لدورة 2017.

باعتبار أنّ النتيجة الصافية للدورة من بين مكوّنات المردودية المالية ونظرا للعلاقة الطردية بينهما فإن انخفاض النتيجة يؤدي إلى انخفاض المردودية المالية وإرتفاع النتيجة يؤدي إلى إرتفاع المردودية المالية للمؤسسة، لذا سنعيد حساب المردودية المالية للمؤسسة عند الإعتراف بمنافع المستخدمين الطويلة الأجل لكن دون تطبيق القيمة الحالية المخصومة للدفعات المستقبلية المتوقعة اللازمة لسداد الإلتزام إتجاه المستخدمين كما هو مبين في الجدول رقم (4).

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، (ص ص: 1-14)

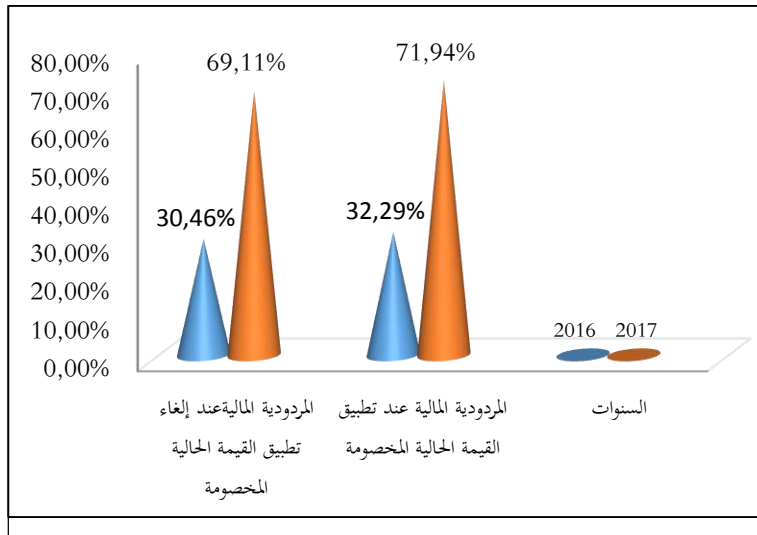
الجدول رقم (4): يُبين المردودية المالية للمؤسسة عند إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد الالتزام تجاه المستخدمين

معطيات 2016 عند إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة	معطيات 2017 عند إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة	
النتيجة الصافية المعدلة (1)	63.373.904,01 دج	122.497.595,62 دج
(2) الأموال الخاصة	208.064.258,88 دج	177.253.387,01 دج
المردودية المالية = (1)/(2)	30,46%	69,11%

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (1) وميزانية المؤسسة لسنة 2017.

بناءً على الجدولين (2) و(4)، تم إعداد الرسم البياني رقم (2) الذي يوضح نسبة المردودية المالية لسنتي 2016 و 2017 عند تطبيق القيمة الحالية وعند إلغاء تطبيقها.

شكل رقم (2): أثر تطبيق القيمة الحالية للالتزام بالمنافع المحددة على المردودية المالية لمؤسسة إستال



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الجدولين (2) و(4).

من خلال الجدولين (2) و(4) نلاحظ ما يلي : بما أنّ النتيجة الصافية من مكونات المردودية المالية فإن الإنخفاض الذي حدث عليها نتيجة إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة لمنافع المستخدمين الطويلة الأجل الأمر الذي أدى إلى تخفيض المردودية المالية للمؤسسة من 32,29% إلى 30,46% نظرا للعلاقة الطردية بين النتيجة الصافية والمردودية المالية هذا بالنسبة لسنة 2016، أما بالنسبة لـ 2017 فنلاحظ عن أن الإنخفاض الذي حدث على النتيجة الصافية لدورة 2017 نتيجة إلغاء تطبيق القيمة الحالية المخصومة أدى إلى تخفيض المردودية المالية للمؤسسة من 71,94% إلى 69,11% نظرا للعلاقة الطردية بين المردودية المالية والنتيجة الصافية.

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أنّ تطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة للالتزام بالمنافع المحددة كان له أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة إستال، حيث إرتفعت المردودية المالية للمؤسسة من 30,46% إلى 32,29% سنة 2016، ومن 69,11% إلى 71,94% سنة 2017.

بناءً على ما سبق يمكننا القول أنّ تطبيق مدخل القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة للالتزام بالمنافع المحددة إلى الرفع من المردودية المالية للمؤسسة إستال، وبما أنّ القيمة الحالية المخصومة تُعد أحد أساليب تقدير القيمة العادلة فيمكننا القول أنّ تطبيق هذه الأخيرة لها أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تتمثل مجالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في: الأصول المالية المتاحة للبيع، الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، الأصول البيولوجية، نموذج إعادة التقدير للتبتيات المادية والمعنوية، الإستثمارات العقارية، منافع المستخدمين.
- الأسعار المعروضة في سوق نشط هي أفضل أساس لقياس القيمة العادلة، و في حالة غياب سوق مالي نشط يتم اللجوء إلى أساليب تقدير القيمة العادلة : مدخل التكلفة (تكلفة الإستبدال)، مدخل السوق (القيمة السوقية)، مدخل الدخل (القيمة الحالية المخصومة).
- إنَّ اعتماد نموذج إعادة التقدير (القيمة العادلة) للتقييم اللاحق للتبتيات سيؤثر على المردودية المالية للمؤسسة وذلك راجع إلى أنَّ فرق إعادة التقييم يتم الإعتراف به في الأموال الخاصة إذا كان الفارق إيجابيا أما إذا كان الفارق سلبيا فيتم الإعتراف به كعبء في حساب النتائج، وبما أنَّ مكونات المردودية المالية للمؤسسة تتمثل في الأموال الخاصة وفي النتيجة الصافية فإنَّ أيَّ تغيّرات تحدث على هذين العنصرين سيؤثران مباشرة على المردودية المالية للمؤسسة إما إيجابا أو سلبا، كما أنَّ التغيّرات في القيمة العادلة للتقييم اللاحق للإستثمارات العقارية يُؤثر إما إيجابا أو سلبا على المردودية المالية للمؤسسة.
- إنَّ التغيّرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع يتم الإعتراف بها في الأموال الخاصة مما يؤثر مباشرة على المردودية المالية للمؤسسة إما إيجابا أو سلبا، فإذا أذى هذا التغيّرات إلى الرفع من الأموال الخاصة فإنَّ المردودية المالية ستتنخفض، أما إذا أذى هذا التغيّرات إلى تخفيض الأموال الخاصة فإنَّ المردودية المالية سترتفع.
- إنَّ التغيّرات في القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة يتم الإعتراف بها في حساب النتائج مما يؤثر على المردودية المالية للمؤسسة إما برفعها أو تخفيضها.
- إنَّ تطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة أذى إلى الرفع من المردودية المالية للمؤسسة إستال، كما سبق وأن بيّنا ذلك بالتفصيل في دراسة الحالة.

بناء على ما سبق يمكننا القول أنَّ إستعمال القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية سيؤثر تأثيرا مباشرا على المردودية المالية للمؤسسة نظرا للعلاقة التي تربط بين القيمة العادلة والمردودية المالية، ففي حالة اعتماد نموذج إعادة التقييم للتقييم اللاحق للتبتيات فإنَّ التأثير قد يكون إما إيجابيا أو سلبيا، وكذلك الأمر بالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، أما فيما يتعلّق بتطبيق القيمة الحالية المخصومة لقياس القيمة العادلة لإلتزام المنافع المحددة كان له أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة إستال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والثانية لهذه الدراسة.

ينبغي الإشارة في هذا الصدد أن المؤسسة محل الدراسة لم تقم بإعادة تقييم تبيئاتها المادية منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى يومنا هذا، الأمر الذي لم يُتيح لنا إمكانية إختبار أثر تطبيق هذا العنصر (نموذج إعادة التقييم) على المردودية المالية للمؤسسة، مما يفتح المجال للباحثين مستقبلا بإختبار أثر تطبيق نموذج إعادة التقييم على المردودية المالية للمؤسسة بالتطبيق على مؤسسة من المؤسسات الجزائرية التي قامت بإعادة التقييم.

- المراجع :

- باللغة العربية :

- 1- محمد مطر، موسى السيوطي، (2008)، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات : القياس، العرض، الإفصاح**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص : 195-198.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، (2009)، **المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، ص 11.

- باللغة الأجنبية :

- 1- Bruno Calmant, Pierre Armand Michel, Hubert Tondeur, (2008), **Comptabilité Financière Normes IAS/IFRS**, Pearson Education France, Paris, P140.

- 2- Eric Tort, (2018), *Normes Comptables internationales IFRS 2018/2019*, Gualino éditeur, Paris, P47.
- 3- Elisabeth THUELIN, (2014), *Analyse Financière Groupes et IFRS*, Ed ECONOMICA, Paris, P54.
- 4- Isabelle Andernack, (2014), *L'Essentiel des IFRS*, Groupe Eyrolles, Paris, P 134 et PP :170,171.
- 5- Odile Barbe, Laurent Didelot, (2012), *Maîtriser les IFRS*, 6^e édition, Groupe revue Fiduciare, Paris, P286.
- 6- Pascal Barneto, Pierre Gruson, (2007), *Instruments Financières et IFRS évaluation et comptabilisation en IAS 32, 39 et IFRS 7*, Dunod, Paris, PP 15-16.
- 7- Stéphane Lefrancq, Elisabeth Albertini, (2016), *Comprendre le reporting financier*, Magnard-vuibert, Paris, P73.
- 8- WWW.IASB.org/IAS 38, Date de consultation 23/05/2017.